

Distr.: General
23 January 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان
الدورة الأولى
٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

موجز مناقشات المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان،
الذي أعده الرئيس، جون روغي

موجز

تتضمّن هذه الوثيقة موجزاً لمناقشات المنتدى السنوي الأول المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المعقود في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ولا يدعي هذا الموجز، بسبب القيد المفروض على عدد كلمات الوثيقة، ونطاق الحدث (٢١ جلسة مواضيعية)، أنه يغطي ما أتمت به المناقشات في المنتدى من عمق وسعة أفق فكريين. وتُقدّم الوثيقة استعراضاً موجزاً للمداوالات ينبغي أن يُقرأ كموجز تنفيذي، بالاقتران مع المذكرات المفاهيمية للدورة، والبيانات المتلقّاة، والاقتراحات الخطية، وتسجيلات الدورة على الإنترنت المتاحة على الموقع الشبكي للمنتدى.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٦-١	أولاً - مقدمة
٤	١٦-٧	ثانياً - افتتاح الجلسة الرفيعة المستوى
٧	٦١-١٧	ثالثاً - تقييم تنفيذ المبادئ التوجيهية بعد عام اعتمادها بعام ونصف: الجلسات الموازية
٧	٢٣-١٧	ألف - واجب الدولة في الحماية
٨	٣٢-٢٤	باء - مسؤولية مؤسسات الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان
٩	٤١-٣٣	جيم - دور أطر الحوكمة العالمية
١٠	٥١-٤٢	دال - الوصول إلى سبيل الانتصاف القضائي
١٢	٦١-٥٢	هاء - الوصول إلى سبيل الانتصاف غير القضائي
١٣	١١٨-٦٢	رابعاً - التحديات التي تعترض تنفيذ المبادئ التوجيهية: الجلسات الموازية
١٣	٦٩-٦٢	ألف - التحديات التي تعترض تنفيذ الدول لواجبها في الحماية
١٤	٨٠-٧٠	باء - التحديات التي تعترض تنفيذ مسؤولية نشاط الأعمال عن احترام حقوق الإنسان
١٦	٨٧-٨١	جيم - التحديات التي تعترض دور المجتمع المدني في النهوض بتنفيذ المبادئ التوجيهية
١٧	٩٥-٨٨	دال - التحديات التي تعترض تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للمبادئ التوجيهية...
١٨	١٠٢-٩٦	هاء - السياقات المتأثرة بالتراعات
١٩	١١٠-١٠٣	واو - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
٢١	١١٨-١١١	زاي - نشاط الأعمال الذي يؤثر على الشعوب الأصلية
٢٢	١٥٩-١١٩	خامساً - الجلسات ذات محور التركيز الخاص
٢٢	١٢٨-١١٩	ألف - المبادئ التوجيهية والجمهير الجديدة - التحديات والفرص: وجهات نظر من المشاركين في الاتفاق العالمي ومن المجتمع المدني
٢٣	١٣٦-١٢٩	باء - دور المالية العامة في النهوض بالمبادئ التوجيهية
٢٥	١٤٣-١٣٧	جيم - وضع خطة لبناء القدرات على نطاق شامل في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية
٢٦	١٥٠-١٤٤	دال - دور القطاع المالي
٢٧	١٥٩-١٥١	هاء - مبادئ إبرام العقود المنطوية على المسؤولية
٢٨	١٦١-١٦٠	سادساً - العروض المقدمة من الفريق العامل
٢٨	١٧٥-١٦٢	سابعاً - الجلسة الختامية

أولاً - مقدمة

١ - دعا مجلس حقوق الإنسان في قراره ٤/١٧ إلى إنشاء منتدى سنوي معني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بتوجيه من الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وأنشئ المنتدى لمناقشة الاتجاهات والتحديات التي تعترض تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (A/HRC/17/31، المرفق)؛ وتشجيع الحوار والتعاون بشأن القضايا المرتبطة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات المواجهة في قطاعات معينة، أو في البيئات التشغيلية، أو فيما يتصل بحقوق أو فئات معينة؛ وكذا تحديد الممارسات الجيدة. وعُقد المنتدى السنوي الأول في جنيف في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكانت أحداث موازية وجلسات تحضيرية قد عُقدت في ٣ كانون الأول/ديسمبر.

٢ - وكما جاء في القرار ٤/١٧، عيّن رئيس مجلس حقوق الإنسان رئيس المنتدى الذي يعمل بصفته الشخصية والذي يضطلع بمسؤولية إعداد موجز مناقشات المنتدى لإتاحتها إلى الفريق العامل والمشاركين في المنتدى. ويُقدّم هذا التقرير وفقاً لهذا الطلب.

٣ - وتمّ التحضير للمنتدى تحت إشراف الفريق العامل الذي وضع استراتيجية لتعظيم إمكانات المنتدى إلى أقصى حدّ للعمل كمنبر سنوي رئيسي لأصحاب المصلحة ذوي الصلة من جميع المناطق من أجل التحوار بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتعزيز المشاركة في تحقيق أهداف التنفيذ الفعّال والشامل للمبادئ التوجيهية. ولدى التحضير للمنتدى، تلقى الفريق العامل إسهامات من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال عملية تشاور أُجريت في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن المواضيع التي يمكن أن يتناولها المنتدى وطرائق عمله (A/HRC/WG.12/2/1، الفقرة ٥). وقرّر الفريق العامل بغية ضمان ملاءمة المنتدى، والمشاركة المباشرة لأصحاب المصلحة، إشراك خبراء وشركاء خارجيين لتيسير مختلف الجلسات المواضيعية والمشاركة في تنظيمها مع تحديد اختصاصات الجلسات، والتوجيه العام.

٤ - والطابع الفريد للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة مستمد من القرار ٤/١٧ الذي ينص فيه مجلس حقوق الإنسان على أن يكون المنتدى مفتوحاً أمام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك الدول ومؤسسات وروابط الأعمال التجارية، والمجتمع المدني. وسُجّل زهاء ألف مشارك من أكثر من ٨٠ بلداً مختلفاً في المنتدى، الأمر الذي جاوز التوقعات إلى حدّ بعيد^(١). وسُجّلت للمشاركة فيه قرابة ٥٠ حكومة إلى جانب نحو ١٥٠ مؤسسة للأعمال التجارية، و ١٧٠ منظمة للمجتمع المدني و ٥ شبكات نقابية دولية ونحو ٢٠ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عما لا يقل عن ١٥ وكالة متخصصة من الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة و ١٧ مؤسسة دولية وإقليمية. وشمل المشاركون أصحاب مصلحة متأثرين مباشرة بالعمليات التجارية. وكانت أعداد الرجال والنساء المشاركين متساوية.

(١) للاطلاع على قائمة المنظمات المسجلة، انظر

www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/ForumonBusinessandHR2012.aspx

٥- وعُقدت في اليومين الرسميين للمنتدى ٢١ جلسة مواضيعية ركزت على الاتجاهات والتحديات التي تعترض تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من خلال تقييم أثر الجهود الأولية التي بذلها أصحاب المصلحة ذوو الصلة؛ ومناقشة التحديات الراهنة والمستجدة التي تعترض التنفيذ؛ وتحديد فرص العمل المتاحة للدول ومؤسسات الأعمال التجارية وغيرها، وأولويات هذا العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تناول عدد من الجلسات أثناء المنتدى دور جهات فاعلة أو مجالات مواضيعية محدّدة. كما أدار الفريق العامل جلستين لعرض جوانب عمله^(٢).

٦- وأخيراً، نظم المشاركون ١٢ حدثاً موازياً أثناء المنتدى وتعاقد عدد من المنظمات على إقامة جناح في معرض يُنظم خصيصاً لحفز تبادل غير رسمي للمعلومات والأدوات المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية.

ثانياً- افتتاح الجلسة الرفيعة المستوى

٧- افتتح المنتدى فريقاً من المشاركين الرفيعة المستوى يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتطرقوا إلى الكيفية التي ينبغي بها للمجتمع العالمي الانتقال من المبادئ المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى التنفيذ في الواقع العملي.

٨- وأبرزت رئيسة مجلس حقوق الإنسان، لورا ديوي لاسير في كلمة الترحيب التي أدلت بها، دور مجلس حقوق الإنسان في قيادة المجتمع الدولي لتعزيز برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في السنوات العشر الماضية، وشددت على أن الاهتمام الفائق بالمنتدى دليل قوي على الأهمية المعلقة على المسألة.

٩- وأدلى رئيس المنتدى، جون روغي بكلمة افتتاحية قدم فيها الإطار الإجمالي للمناقشات. وأوضح كيف اتسعت فجوات الحوكمة بين قوى السوق وقدرة المجتمعات على إدارة عواقبها الضارة، نتيجة للعولمة. كما أوضح الرئيس أن المبادئ التوجيهية حددت مسارات لتعزيز نظم الحوكمة العامة والمدنية والخاصة بالشركات، وتحسين مواءمتها فيما يتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بغية خلق ديناميات يُعزّز بعضها بعضاً، وتحقيق تغيير تراكمي. وأشار إلى أنه منذ حزيران/يونيه ٢٠١١، أدمج عديد من الهيئات الدولية والوطنية المعنية بوضع المعايير، فضلاً عن فئات أعمال تجارية وأصحاب مصلحة آخرون، العناصر الرئيسية للمبادئ التوجيهية في أنشطته. وأخيراً، أشار الرئيس إلى ثلاث مسائل عامة تستحق الاهتمام فيما يتعلق بالسير قُدماً هي: الحاجة إلى زيادة الجهود المبذولة لبناء القدرات؛

(٢) للاطلاع على برنامج العمل وعلى عرض للأفكار المطروحة في الجلسات، انظر A/HRC/FBHR/2012/INF.1 وللإطلاع على تسجيلات الجلسات بالفيديو، واقتراحات أصحاب المصلحة، والبيانات الخطية والعروض التي قدمها أعضاء أفرقة المناقشة انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/ForumonBusinessandHR2012.aspx

وخطر ضعف عُرى التماسك والزخم التراكمي الذي توفره المبادئ التوجيهية ما لم يتم تعزيزها من خلال تشاطر المعلومات والتعليقات الموثوقة؛ والحاجة إلى معالجة النقص الحالي في الوضوح القانوني بشأن مسؤولية الشركات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

١٠ - وأدلى رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، بوفان سيلفانانان كلمةً افتتاحيةً بالنيابة عن الفريق العامل. وركز على رؤية الفريق العامل لعمل المنتدى كمحفّل لتعزيز التبادل الحقيقي للأفكار بين أصحاب المصلحة وساحة للتعلّم الجماعي، بما في ذلك بالنسبة للفريق العامل، بغية التركيز على تحديد فرص نشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية في جميع المناطق، وعلى خبرة مختلف الجهات الفاعلة في تنفيذ وتطبيق الأركان الثلاثة للمبادئ التوجيهية.

١١ - ودعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافانيتيم بيلاي الحكومات إلى الإسراع بسدّ فجوات الحوكمة التي أسهمت بدور كبير في تيسير نشوء الأزمة الاقتصادية الحالية واستمرارها، ودعت الأعمال التجارية إلى التعاون مع الحكومات في جهودها المبذولة في هذا الصدد. وذكرت بأن المبادئ التوجيهية تُعبّر عن إدراك حقيقة أن الحوكمة المسؤولة تتطلب أطراً تنظيمية وسياساتية ملائمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية وتوفير سبل انتصاف إزاءها؛ وأن العمل التجاري المسؤول يعني العمل على أساس احترام حقوق الإنسان؛ كما أن المساءلة والحق في الوصول إلى سبيل انتصاف يشغلان مكانة رئيسية في نظام حقوق الإنسان الدولي، ويتعيّن أيضاً أن يشغلا نفس المكان في المداوات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية؛ كما أن على منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دوراً تؤدّيانه في النهوض بتنفيذ المبادئ التوجيهية، حسب التوصية الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/21/21 و Corr.1) التي تكررت في قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/٢١.

١٢ - وأكد مايكل ه. بوسنر، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، أن المبادئ التوجيهية تتجاوز المفاهيم التقليدية للمسؤولية الاجتماعية للشركات. وشدد على الدور الأساسي للدول وواجبها في حماية حقوق الإنسان، واقترح أن تتابع الدول أداء هذا الواجب سواء منفردة أو مجتمعة. وأشار إلى أن الحكومات ينبغي لها، في بعض الحالات، أن تبحث فرض شروط على الشركات، وتشهد على ذلك بالمبادئ التوجيهية للإبلاغ التي وجهتها الولايات المتحدة إلى الشركات العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ميانمار، وينبغي لها أن تعرف أيضاً متى ينبغي لها، توجهاً للحيطنة، ألا تتدخل، وقدم مثلاً على ذلك، الحق في حرية التعبير، وحوكمة الإنترنت. وفيما يتعلق بمسؤولية الأعمال التجارية، أكد السيد بوسنر على الحاجة إلى التزام رفيع المستوى بحقوق الإنسان؛ ونظم تنفيذ داخلية كافية؛ ووضع معايير لقياس التقدم المحرز؛ وإشراك أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك المجتمع المدني؛ واتخاذ إجراءات جماعية على نطاق الصناعة.

١٣- وأشار الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بحقوق الإنسان، ستافروس لاميرينيدس إلى أن المبادئ التوجيهية تمثل نقطة مرجعية رئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي والعملية الجارية فيما بين دوله الأعضاء لوضع خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأبرز مبادرة المفوضية الأوروبية بإصدار تشريع يفرض اشتراطات الإفصاح على الشركات الكبيرة، فضلاً عما وُضع من مواد إرشادية بدعم من الاتحاد الأوروبي: كالدليل الاستهلاكي لحقوق الإنسان الذي نُشر مؤخراً والموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والذي يستند إلى المبادئ التوجيهية، والإرشادات الوشيكة الصدور للشركات في ثلاثة قطاعات هي: النفط والغاز؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والوكالات المعنية بالعمالة بالتوظيف.

١٤- وركرت نائبة المدير العام لشؤون السياسات، بمنظمة العمل الدولية (ILO) ساندرابولاسكي على كيفية تمكن هذه المنظمة - جنباً إلى جنب مع الهيئات الثلاث المكونة لها والمتمثلة في الحكومات، ومنظمات أصحاب العمل، والنقابات، من النهوض بتنفيذ مسؤولية مؤسسات الأعمال عن احترام حقوق الإنسان. واستشهدت بتوصيات الأمين العام (A/HRC/21/21 و Corr.1) لتعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمة والهيئات المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية، مع التركيز على دور منظمة العمل الدولية باعتبارها القِيم على تنفيذ معايير العمل الدولية التي تشكل جزءاً من أساس المبادئ التوجيهية.

١٥- وأشارت ديبى ستوثارد، نائبة أمين عام الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان (FIDH) ومنسقة الشبكة البديلة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية ببورما إلى أفراد محدين قُتلوا أو سُجنوا لما بذلوه من جهود في محاولة وقف انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطة الأعمال. وأبرزت إفلات أولئك المسؤولين من العقاب، وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، وعدم الوصول إلى العدالة باعتبارها تحديات مستمرة. وأوضحت أن تطوير المبادئ التوجيهية كمسألة للنقاش على المستويات: الوطني والإقليمي والدولي أمر مرحب به، لكنها أكدت ضرورة تحويل الأقوال إلى إصلاحات ومساءلة فعلية للشركات.

١٦- وقال أندريه غالاييف، الرئيس التنفيذي لشركة سخالين لاستثمار الطاقة، المتحدة، إنه يشاطر الشركة النهج الذي اعتمده لوضع المبادئ التوجيهية موضع التنفيذ من خلال ما يلي: (أ) ينبغي أن يكون احترام حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من أي من أنشطة الأعمال؛ و(ب) ينبغي دعم السياسات بعمليات تتوخى بذل العناية الواجبة الكاملة؛ و(ج) ينبغي أن تكون الشركة جاهزة لمعالجة الشكاوى المقدمة من أصحاب المصلحة، حتى لو كانت لديها تدابير تخفيف بالفعل؛ و(د) ينبغي أن تنطبق مسؤولية العمل التجاري عن حقوق الإنسان أيضاً على علاقات العمل التجاري؛ و(هـ) ينبغي للإدارة العليا أن تراقب العملية. وفيما يتعلق بالتنفيذ العملي للنهج، أشار السيد غالاييف، ضمن جملة أمور، إلى خبرات آليات التظلم غير القضائية الخاص بشركة سخالين، واستشهد بمثل إدراج شروط خاصة في العقود مع المقاولين الخارجيين.

ثالثاً - تقييم تنفيذ المبادئ التوجيهية بعد عام اعتمادها بعام ونصف: الجلسات الموازية

ألف - واجب الدولة في الحماية

- ١٧ - كان ميسر الجلسة هو آلان ميلر (رئيس اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان).
- ١٨ - أفاد توماس كنيدي (نائب رئيس دائرة حقوق الإنسان والديمقراطية، بوزارة الخارجية والكمونولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) بأن حكومته ستطلق استراتيجيتها بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أوائل عام ٢٠١٣. وأشار إلى إنشاء لجنة توجيهية شاملة لجميع الدوائر الحكومية، وتنظيم اجتماعات توعية لأصحاب المصلحة والمؤسسات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المتوسطة الحجم ومنظمات المجتمع المدني في عام ٢٠١٢.
- ١٩ - وقدم دانييل شيدلوفسكي روزنبرغ (المدير المساعد لهيئة الرقابة على المصارف وشركات التأمين وصناديق المعاشات في بيرو) استعراضاً للكيفية التي تتخذ بها هيئة التنظيم المالي في بيرو خطوات لمنع النزاع الاجتماعي الناشئ عن أنشطة الأعمال، والاستفادة من هذا التنظيم في معالجة المسائل المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في قطاع التعدين في البلد. وأوضح أن ذلك العمل يقوم على التعاون بين هيئة التنظيم المالي والقطاع المالي والمصارف، مما يتطلب من العملاء تقييم المخاطر والنظر في إنشاء آليات لتسوية المنازعات.
- ٢٠ - وقدمت بيني أنجيل - هانسن (الأمينة العامة لوزارة الشؤون الخارجية في النرويج) استعراضاً عاماً للجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية. وأشارت إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجه الحكومة هو كفاءة أن تواجه الأعمال التجارية هيكل حوافر شامل ومتناسك لدى الاستثمار والعمل، سواء في الوطن أو في الخارج. واستجابة لذلك، قالت إن النرويج أنشأت فريقاً مشتركاً بين الإدارات لتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية. وأبرزت السيدة أنجيل - هانسن استخدام الحكومة لسياساتها العامة تجاه الشركات المملوكة للدولة ومعاييرها الأخلاقية، للمحافظة على حقوق الإنسان في استثمارات صندوق المعاشات الحكومية، كأداتين فعاليتين. وقالت إن الحكومة أنشأت أيضاً شبكة متعددة أصحاب المصلحة للعمل مع الشركات والمجتمع المدني والتعلم من خبرتهما.
- ٢١ - وعرضت السيدة كلير ميتفين أوبرين (من لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ICC والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان) خبرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية، بما في ذلك مبادرة المجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز خطط العمل الوطنية بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية. وأبرزت مشروعاً رائداً ينفذه المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان من أجل وضع منهجية لتحديد الكيفية التي تنفذ بها المبادئ التوجيهية في القوانين والسياسة الوطنية.

٢٢- وتناول مشاركون في مداخلتهم الجهود التي تبذلها حكومة أستراليا لوضع سياسة وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ وقيمة المبادئ التوجيهية في تنفيذ أفضل الممارسات في إطار البلد؛ والدروس المستفادة من آليات التظلم المجتمعية؛ وتساؤلات عما إذا كانت الحكومات تنظر إلى التشريع باعتباره أداة لتعزيز المبادئ التوجيهية، وتوصيات بإنشاء عمليات الحوار؛ وإشارات إلى أراضي السكان الأصليين؛ وامتداد الولاية القضائية خارج إقليم الدولة؛ وحاجة الدول إلى تنفيذ معايير منظمة العمل الدولية على أرض الواقع.

٢٣- ودعا مايكل أدو، عضو الفريق العامل، الدول إلى الاضطلاع بدورها الريادي وإبداء رؤيتها واتجاهها في تنفيذ المبادئ التوجيهية. كما دعا جميع أصحاب المصلحة إلى العمل كقوى حفازة ومضاعفة للوصول إلى جماهير جديدة.

باء- مسؤولية مؤسسات الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان

٢٤- كانت ميسرة الجلسة هي كريستين كاوفمان (جامعة زيوريخ).

٢٥- أكد دان روس (كبير مديري تحلي الشركات بروح المواطنة، شركة Microsoft) أهمية الجهود المبذولة على نطاق الصناعة، والحاجة إلى "رائد" لاتخاذ المبادرة الأولى في أي شركة للنهوض بتنفيذ مسؤولية مؤسسات الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان.

٢٦- وقدم كريستيان لايتز (رئيس الإدارة المعنية بمسؤولية الشركات، بنك UBS) عرضاً عاماً لاعتماد بيان المؤسسة الخاص بحقوق الإنسان، وإطلاق مبادرة "مجموعة Thun" الجديدة. وأشار إلى أن الأمر الرئيسي بالنسبة للمجموعة، هو العمل بشكل جماعي، وتشاطر الآراء والخبرات. وأكد على الحاجة إلى "ترجمة" المبادئ التوجيهية، لتمكين البنوك من تطبيقها على الفور.

٢٧- وأبرز آلان فين (مدير إدارة الشؤون العامة، شركة AngloGold Ashanti) التحديات المتصلة بحقوق الإنسان التي تواجه الصناعة، وكيف تعمل مؤسسة AngloGold على "إضفاء الطابع الاجتماعي" على حقوق الإنسان داخل الشركة. وأشار إلى أن جزءاً من العملية تمثل في إحضار خبير جديد في حقوق الإنسان إلى الشركة، ومحاولة إدماج حقوق الإنسان في الهياكل القائمة بالفعل.

٢٨- وأبرز مين زار ني لين (معهد موارد التنمية بميانمار) الحالة العامة لحقوق الإنسان في ميانمار، والحاجة إلى تحسين أداء الشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٢٩- وأكد أوستين أونوها (المدير التنفيذي للمركز الأفريقي المعني بمسؤولية الشركات) أن المبادرات المتعلقة بالشفافية لا تفيد إذا لم تتخذ إجراءات، وأن إجماع الشركات عن الحديث عن حالة حقوق الإنسان لديها مرده أيضاً إلى مشكلة في القدرات؛ كما أن الإدارة العليا تحتاج إلى الاقتناع بالمبادئ التوجيهية لتنشرها في باقي أرجاء الشركة.

٣٠- وأكد أوريت فان هيردين (رئيس رابطة العمل المنصف) على الحاجة إلى نظام لمعالجة حقوق الإنسان في سلسلة الإمدادات العالمية، وعلى مشكلة التنفيذ العامة. وأشار إلى أن معظم الشركات لا تسيطر سيطرة كاملة على سلسلة الإمدادات الخاصة بها، لذلك تتصارع مع المراقبة. وعرض خبرة الرابطة التي أتاحت - بخلق حيز آمن لمختلف أصحاب المصلحة بدون "فضح أو تعيير" - فرصاً لمناقشة التحديات بطريقة منفتحة وللتوصل إلى حلول عملية.

٣١- وشملت المسائل التي أثارها المشاركون، تقييمات المخاطر؛ وكون تنفيذ حقوق الإنسان يقع خارج منطقة أمان بعض الشركات؛ والارتباطات غير المباشرة مع الموردين، وموقفهم إزاء حقوق الإنسان؛ والحاجة إلى التدريب داخل الشركات؛ والتحدي المتمثل في "تجسيد" حقوق الإنسان في مختلف السياقات الثقافية.

٣٢- وأشارت مارغريت يونغ، عضو الفريق العامل إلى أن هناك عملية تعلم جماعي مستمرة بشأن حقوق الإنسان والأعمال التجارية، غير أن هناك في الوقت ذاته، فرصاً للاستفادة من السياسات القائمة بالفعل داخل الشركات.

جيم - دور أطر الحوكمة العالمية

٣٣- كان ميسر الجلسة كريس يوشنيك (مدير دائرة القطاع الخاص، منظمة أو كسفام أمريكا).

٣٤- عرض رويل نيويونكامب (رئيس الفريق العامل المعني بلجنة الاستثمار في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمدير الإداري، لدائرة السياسات التجارية والعولمة بوزارة الشؤون الاقتصادية والزراعة والابتكار الهولندية)، المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل المؤسسات المتعددة الجنسيات، وطبيعتها الملزمة قانوناً لـ ٤٤ دولة، وآلية التظلم القائمة وما لها من جهات اتصال وطنية.

٣٥- وناقش توم دود (المستشار في السياسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، المديرية العامة للمؤسسات والصناعة، المفوضية الأوروبية) دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتقديم الإرشادات والتأثير على جدول الأعمال السياسي. وأشار إلى أن القوى الدافعة لتطوير سياسات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لا تزال في أيدي الدول، باستثناء بعض المسائل، مثل الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان في سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال التجارة الخارجية والاستثمار.

٣٦- ووصف رافندي دجامين (ممثل إندونيسيا لدى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي وضعته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتنفيذ السياسة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ومواءمتها مع المبادئ التوجيهية، وأشار إلى أن مستوى الوعي بالمبادئ التوجيهية منخفض للغاية في المنطقة.

٣٧- ووصف هنريك لندرز (مكتب المستشار/أمين المظالم المعني بالامتثال التابع لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار) كيفية عمل المكتب كآلية للتظلم في مؤسسة التمويل الدولية، وأشار إلى أن المكتب يسدي المشورة أيضاً إلى مؤسسات الأعمال التجارية ويعرض خدمات تسوية المنازعات. وأبرز أن جوانب هامة في إطار القدرة على تحمل الديون الذي أعدته مؤسسة التمويل الدولية والذي نقح في ٢٠١٢، تمت موامتها مع المبادئ التوجيهية.

٣٨- وتمثل رد مارغريت واشنفيلد (مديرة الشؤون القانونية، بمعهد حقوق الإنسان ونشاط الأعمال) عدة تحديات أثرت: في أنه ينبغي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دفع الاهتمام بالمبادئ التوجيهية إلى مستويات عالية في هياكل المؤسسات المالية؛ وينبغي للمفوضية الأوروبية أن تعزز موامعة معاهداتها الاستثمارية وتحكيمها مع المبادئ التوجيهية؛ وينبغي لمكتب الامتثال إذكاء الوعي بالقيمة المالية للقدرة على تحمل الدين؛ وينبغي للجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا دفع جدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان قدماً في المناقشات المتعلقة بنشاط الأعمال داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣٩- ورد فيكتور ريكو (منسق برنامج حقوق الإنسان ونشاط الأعمال والتنمية المستدامة، مركز حقوق الإنسان والبيئة) معرباً عن الترحيب بمواءمة المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع المبادئ التوجيهية المذكورة. وركز على أهمية تماسك واستقلالية وشفافية جهات الاتصال الوطنية، وأشار إلى أنها تحتاج إلى أدوات لضمان التنفيذ الحكومي للمبادئ والاستجابة للشواغل التي يثيرها أصحاب المصلحة.

٤٠- وتشمل المسائل الإضافية التي نوقشت، إدماج المبادئ التوجيهية في جدول أعمال التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥؛ والحاجة إلى تعزيز آليات المساءلة القائمة، وإنشاء آليات جديدة، وإذكاء الوعي بهذه الآليات وزيادة سبل الوصول إليها؛ والحاجة إلى تشجيع زيادة تقارب واتساق المعايير بين الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات الأعمال التجارية، وفيما بينها.

٤١- وأكدت أليكساندرا غواكويتا، عضو الفريق العامل، على الحاجة إلى تعزيز التقارب حول المبادئ التوجيهية؛ وقياس أداء وفعالية جهات الاتصال الوطنية؛ وتعزيز استفادة القطاع المالي من المبادئ التوجيهية.

دال- الوصول إلى سبيل الانتصاف القضائي

٤٢- كان ميسرا الجلسة الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ومنظمة كونيكشاش لحقوق الإنسان (Conectas Direitos Humanos). وكانت مقررة الجلسة إين فيرزونسكي (رئيسة مكتب العولمة وحقوق الإنسان، بالاتحاد الدولي لحقوق الإنسان).

٤٣- أكدت خوانا كويتيل (مديرة برنامج حقوق الإنسان بمنظمة كونيكتاش لحقوق الإنسان) أن الوصول إلى سبيل الانتصاف القضائي يشكل حقاً إنسانياً في حد ذاته ويرد في صلب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أنه على الرغم من إدراج الحق في سبيل انتصاف فعال في المبادئ التوجيهية، فإن سبيل الانتصاف القضائي لم يلق اهتماماً يذكر. ودلت على أنه ينبغي للفريق العامل أن ينعم النظر في طرق إزالة العقبات أمام ضحايا الانتهاكات المتعلقة بنشاط الأعمال، والوفاء بحقوقهم.

٤٤- وعرضت روزا أمارو وهي واحدة من أصحاب المصلحة المتأثرين في بيرو، قضية "لا أورويا" مؤكدة أن الضحايا المتأثرين بمستويات التلوث العالية للغاية في المناطق المحيطة بالمنجم مُنعوا بصورة متكررة من الوصول إلى سبيل انتصاف، كما أن الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان قبولوا بعمليات انتقام ومضايقات. ودعت الحكومة إلى حماية حقوق الإنسان للضحايا المتأثرين، ودعت مؤسسات الأعمال التجارية إلى إدراج احترام حقوق الإنسان في عملياتها.

٤٥- وعرض ديكيه كوندا، وهو واحد من أصحاب المصلحة المتأثرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، القضية المتعلقة بالتعدين في كيلوا. وأشار إلى مدى تأثير أسرته بهذه القضية، ووصف الكفاح من أجل إحقاق العدالة من خلال محاولات لمساءلة الشركة أمام المحاكم في أستراليا وجنوب أفريقيا وكندا. وأشار السيد كوندا إلى تقرير للأمم المتحدة أبرز صعوبة إثبات مسؤولية الشركات، حتى في الحالات التي تُقدم فيها الشركة دعماً لوجستياً إلى القوات المسلحة، ودعا إلى إنشاء آلية داخل الأمم المتحدة لتحقيق العدالة في الحالات التي تنتهك فيها الشركات حقوق الإنسان.

٤٦- ولفت أنطونيو سيرجيو اسكريفافو فيلهو (المستشار القانوني لمنطقة أرض الحقوق Terra de Direitos) الانتباه إلى نمط تسعى فيه الشركات إلى تحويل المخاطر إلى الخارج من خلال التعاقد مع - أو إنشاء - مؤسسات خارجية كأطراف ثالثة بغية تفادي المسؤولية القانونية عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٧- وأبرزت كاترين غالغير (كبيرة المحامين بمركز الحقوق الدستورية) الحواجز القانونية والعملية التي يواجهها الضحايا الذين يسعون إلى الوصول إلى سبيل الانتصاف القضائي في القضايا المرفوعة ضد الشركات عبر الوطنية، أي: القدر الكبير من العمل المطلوب في متابعة تلك القضايا؛ واحتجاج الشركات بـ "عدم اختصاص المحكمة" وبالحصانة؛ وارتفاع التكاليف، والمخاطر الشخصية وصعوبة إيجاد محامين يتولون هذه القضايا.

٤٨- وتناولت غابرييلا كويجانو (منظمة العفو الدولية) الحواجز التي تعترض الوصول إلى سبيل الانتصاف القضائي، بما في ذلك عدم تكافؤ وسائل الدفاع؛ وتعقد هياكل الشركات؛ والصعوبات في تنفيذ الأحكام؛ والعقبات السياسية، وتقييد المستثمرين الأجانب الذين يشكلون نظام الضوابط للحق في الوصول إلى سبيل الانتصاف؛ وعدم الحصول على المعلومات؛ والطعون الخاصة بالاختصاص القضائي.

٤٩- وأبرزت لوريل بيلوز، (رئيسة رابطة المحامين الأمريكية) الدور الحاسم للنظام القضائي فيما يتعلق بالديمقراطية، وأكدت أن النظام القضائي يتعرض للمخاطر حتى في البلدان المتقدمة. وأشارت إلى عدم وجود جهة مرجعية منسقة، باعتباره أكبر عائق يعترض الوصول إلى سبيل الانتصاف القضائي.

٥٠- وتناولت المداخلات من قبل المشاركين أهمية الدعاوى الجماعية؛ وما إذا كانت الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تمتد إلى مؤسسات الأعمال التجارية؛ وما إذا كان بإمكان الفريق العامل تلقي شكاوى من الضحايا؛ وكذلك الحاجة إلى إذكاء وعي الدول بالمبادئ التوجيهية، وعلى وجه التحديد، القضاة؛ والتأثير الذي يمكن أن يكون لبعض الشركات على المحاكم؛ و"القوائم السوداء" للشركات؛ والأهمية التي تتسم بها للمناقشة، مبادئ ماستريخت بشأن التزامات الدول التي تتجاوز الحدود الوطنية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والتكامل بين الجبر الوطني والجبر الدولي.

٥١- وأشار السيد أدو إلى أهمية مزيج السياسات الذكي الذي توصي به المبادئ التوجيهية باعتباره عاملاً رئيسياً لأخذ القيمة التكميلية لسبيل الانتصاف غير القضائي في الاعتبار، من أجل ضمان الوصول الفعال إلى سبيل الانتصاف القضائية.

هاء- الوصول إلى سبيل الانتصاف غير القضائي

٥٢- كانت ميسرة الجلسة كارولين ريز، كبيرة الموظفين التنفيذيين، ورئيسة مركز التحول (Shift).

٥٣- وأكدت نتالي بريدجمان (مديرة تنفيذية، منطقة المشورة للمساءلة) أنه من غير الواقعي افتراض تمكن المجتمعات المحلية الضعيفة من الوصول إلى آليات التظلم الدولية من تلقاء نفسها، وأشارت إلى أنه ينبغي منح المجتمعات المحلية كل ميزة ممكنة لمساعدتها للوقوف على قدم المساواة مع الشركات.

٥٤- وأكدت هيغ روتينغين (رئيسة الأمانة، جهة الاتصال الوطنية المعنية بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، النزويج)، أن جهات الاتصال الوطنية يمكن أن توفر محفلاً ثنائياً محايداً للشركات والأشخاص المتأثرين في عملية لا تقوم على المواجهة، وتعزز التعلم وذات طابع يتطلع إلى الأمام. وأكدت أن توافق الآراء لا يمكن تحقيقه إذا شعر أحد الأطراف أنه أدنى مرتبة، ودعت إلى ترجمة الإرشادات الملائمة إلى اللغات المحلية. وتناولت أيضاً حدود الوساطة وأشارت إلى أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ينبغي عرضها على المحاكم.

٥٥- وقدم مايك هوسبيوس (نائب رئيس إدارة خدمات شركة SN Aboitiz) استعراضاً لتجربة الشركة في بناء سد في الفلبين، واستخدام عمليات الوساطة في التعامل مع المجتمعات المحلية الأصلية المتأثرة. وأشار إلى أن هذه العمليات ركزت على بناء القدرات وتحقيق تكافؤ الفرص لبناء الثقة المتبادلة والاحترام بين أصحاب المصلحة.

- ٥٦- وعرضت لوريتا لامبتي (مفوضة، لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية، غانا) تجربة استخدام الوساطة حيثما اشتكت المجتمعات المحلية من مسائل بيئية ومسائل إعادة التوطين في سياق صناعة التعدين. وأشارت أيضاً إلى أهمية التمتع بسلطة الفصل في المسائل، عند الضرورة.
- ٥٧- وأبلغ أوليغ سابوجنيكوف (مدير الشؤون الخارجية، بمؤسسة ساخالين للطاقة) عن كيفية مساعدة آليات التظلم على المستوى التشغيلي في بناء الثقة مع المجتمعات المحلية. وأبرز أربعة عناصر لآليات التظلم الفعالة: وجود إجراءات لتقديم التظلمات؛ وعملية قابلة للتتبع، ووقت مناسب للرد؛ واستجابة فورية للتظلمات التي تنطوي على مخاطر كبيرة على حقوق الإنسان؛ وضمان إلام المفاوضين من الباطن بإجراءات التظلم.
- ٥٨- وعرض فيليب بورغوينيو (مركز التأمل والعمل بشأن حقوق العمال) خبراته من قطاع الإلكترونيات في المكسيك حيث قلل استخدام آليات التظلم غير القضائية الوقت اللازم لتسوية الشكاوى التي رفعها العمال.
- ٥٩- وقدم استيف جيونز (مدير إدارة شؤون العمل وحقوق الإنسان، بمؤسسة إرغون أسوشيتيس) استعراضاً لآلية التظلم أثناء الألعاب الأولمبية في لندن حيث كان أغلب الشكاوى المتلقاة تتعلق بمعايير العمل المتعلقة بسلسلة الإمدادات، وأشار إلى أهمية الشفافية لإحداث التغيير.
- ٦٠- وشملت المسائل التي أثارها المشاركون الحاجة إلى تشكيل آليات التظلم من منظور حقوق الإنسان؛ وأن آليات التظلم على المستوى التشغيلي لا يمكن أن تحل محل التزام أصحاب المصلحة وعمليات المفاوضة الجماعية؛ والحاجة إلى إدماج النقابات في عمليات المراقبة؛ وإمكانية الوصول؛ وكيفية حفز الشركات؛ ودور المنظمات غير الحكومية في نشر المعلومات.
- ٦١- وأبرزت السيدة غواكويتا الحاجة إلى تحديد العناصر الرئيسية لما يشكل سبيل انتصاف فعالاً.

رابعاً- التحديات التي تعترض تنفيذ المبادئ التوجيهية: الجلسات الموازية

ألف- التحديات التي تعترض تنفيذ الدول لواجبها في الحماية

- ٦٢- كان ميسر الجلسة مارك تايلور، كبير الباحثين، بمؤسسة فافو.
- ٦٣- وسلط ريتشارد هويت (عضو لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالبرلمان الأوروبي) الضوء على عدة تحديات، هي: الانفصام بين الاتفاقات التي تُبرم على مستوى الأمم المتحدة و"الملكية" في العواصم؛ وتعرض التشريعات للجدل والعقبات في مرحلة الإعداد أكثر من مرحلة التنفيذ؛ ومشكلة "التوقع" والحاجة إلى بناء قدرات جهات التنظيم؛ وكيفية تحويل واجب الدولة إلى اشتراطات محددة على الشركات.

- ٦٤- وأبرز غريتل أوريك (مدير شؤون التقييمات التقنية، هيئة الموارد المعدنية، بابوا غينيا الجديدة) الحاجة إلى بناء القدرات بشأن كيفية تنفيذ المبادئ التوجيهية في الممارسة.
- ٦٥- وأبرز جيلبرت ماوندونودجي (ممثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، فريق العمل المعني بمجال الصناعات الاستخراجية والبيئة وانتهاكات حقوق الإنسان)، الحاجة إلى تجميع الاستراتيجيات الوطنية والتركيز على الحماية طويلة الأجل لحقوق الإنسان.
- ٦٦- وأشار ليانغ شياوهوي (كبير الباحثين في المجلس الصيني الوطني للمنسوجات والملابس؛ والمدرس لمادة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، جامعة بيجين)، إلى أن توشي العناية الواجبة إزاء حقوق الإنسان قد تُرك إلى حد كبير للشركات الصينية باعتبارها قراراً خاصاً بنشاط الأعمال، لكن توشي العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان أصبح مؤخراً شاغلاً للاستثمارات، ولا سيما للمؤسسات المملوكة للدولة.
- ٦٧- وشددت أنيتا راماساتري (كلية الحقوق، جامعة واشنطن) على أن الدول ينبغي لها استخدام تشريع يفرض على الشركات توشي العناية الواجبة، بما في ذلك فيما يتعلق بتحقيق الشفافية في سلسلة الإمدادات، وضرورة توضيح ما إذا كانت المنتجات موضع نزاع أم لا. وأكدت أيضاً الحاجة إلى إنشاء آلية متعددة الأطراف، وشددت على أن الدول ينبغي أن تعالج بموجب القانون الدولي، مسألة إفلات الشركات من العقاب.
- ٦٨- وتناولت الكلمات التي أدلى بها مشاركون في الجلسة، مسائل مناطق النزاع؛ ونطاق جهات الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومسألة الصكوك الملزمة قانوناً.
- ٦٩- وأشار السيد أدو إلى الطابع الملزم بالاهتمام لبعض التحدّيات التي نوقشت في الجلسات وحث أصحاب المصلحة على العمل جنباً إلى جنب كشركاء للتصدّي لتلك التحدّيات. وفيما يتعلق بمسائل مواصلة تطوير المبادئ التوجيهية، اقترح إجراء استعراض مستمر للتطورات القائمة فيما يتعلق بالتنفيذ، مع عدم استبعاد التطورات الأطول أجلاً للصكوك الملزمة الممكن التوصل إليها.

باء- التحدّيات التي تعترض تنفيذ مسؤولية نشاط الأعمال عن احترام حقوق الإنسان

- ٧٠- كانت ميسرة الجلسة كاترين دوفي، مديرة مبادرة الأعمال العالمية لحقوق الإنسان (GBI).
- ٧١- أشار كيتشي أوشيچيما (مدير شؤون المسؤولية الاجتماعية للشركات العالمية، هيتاشي) إلى التحدّيات المتمثلة في تطبيق سياسة واحدة للنظام المعقد لمجموعات الشركات، وفي وضع برنامج لتوشي العناية الواجبة.

٧٢- وردّ غيتانجالي موكرجي (زميل باحث، جامعة الإدارة بسنغافورة) بأن هناك حاجة واضحة إلى تدريب الموظفين بشأن حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية، وأشار إلى التحدي المتمثل في عدم إصدار توجيهات من الدول إلى مؤسسات الأعمال التجارية بما في ذلك فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ.

٧٣- وأكد رون بوهر (رئيس قسم مسؤولية الشركة، ABB) على التحدّيات التي ينطوي عليها وضع سياسة لحقوق الإنسان، وتقييم فعالية عمليات توكي العناية الواجبة، وتحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في حالة عدم الامتثال، بالإضافة إلى ضمان الاتساق.

٧٤- وردّ جيم بيكر (منسق مجلس النقابات العالمية) بأن توكي العناية الواجبة إزاء حقوق الإنسان يختلف اختلافاً شديداً عمّا تفعله الشركات. وأبرز أن التحدّيات قائمة، بالتحديد فيما يتعلق بجرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، وحذر من التركيز على "الجدوى التجارية" من توكي العناية الواجبة إزاء حقوق الإنسان - فاحترام حقوق الإنسان في رأيه مسؤولية ولا ينظر إليه من حيث جدواه التجارية.

٧٥- وعرض توني خاوي إي سيانغ (مدير شؤون المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة، فليكسترونكس) تجارب تنفيذ عمليات توكي العناية الواجبة داخل الشركة. وأبرز التحدي المتمثل في أن الصناعة تحركها اعتبارات تتعلق بمراجعة الحسابات، مما ينحو إلى جذب الانتباه بعيداً عن عملية التنفيذ والتحسين.

٧٦- وردّت فيفيان شياي (مديرة كبيرة لشؤون السياسة، إدارة مسؤولية الشركة ومكافحة الفساد، غرفة التجارة الدولية) بأن الشركات أعضاء الغرفة أبلغت عن عدّة تحدّيات في تنفيذ مسؤولية الشركات عن حقوق الإنسان، هي: انعدام التأثير الحافز في علاقات العمل؛ والصعوبات المواجهة في البلدان التي لا توجد فيها قوانين سارية تتعلق بحقوق الإنسان؛ وما يتّسم به تقييم نُظّم توكي العناية الواجبة من استفاد للوقت؛ والحاجة إلى بيئة تمكينية ينبغي للحكومات تهيئتها.

٧٧- وركّز ليزل فيلغويراس (مدير عام شؤون المسؤولية الاجتماعية للشركة، فالي) على التحدّيات المتعلقة بتوفير سبل الوصول إلى سبيل الانتصاف مثل: الحاجة إلى الاستجابة السريعة لشكاوى المجتمع لتفادي التصعيد؛ وصعوبة تنفيذ نهج متّسق على نطاق عالمي؛ والتأكد من أن جميع الشكاوى تعالج من خلال عمل استباقي، ونهج مستند إلى الوقائع؛ والتحدّي المتمثل في إيجاد تدريب ملائم وشركاء في مجال حقوق الإنسان.

٧٨- وردّت كريستين جيسيمان (مديرة شؤون المصلحة العامة وحقوق الإنسان، مؤسسة DLA Cliffe Dekker Hofmeyr) بأن هناك إطاراً دولياً للوصول إلى سبيل الانتصاف، لكن الشركات تعمل في سياق ثقافي وقانوني محلي. وأشارت أيضاً إلى أن الدول تنفذ القانون بدون أن تعرف بالضرورة كيف سيسير العمل به.

٧٩- وتناولت كلمات المشاركين الحاجة إلى الاحتفاظ بالمرونة وتفادي اتباع نهج واحد مناسب للجميع؛ والحاجة إلى فهم السياق المحلي بغية تعزيز مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان احتراماً فعلياً؛ والتداخل بين واجب الدولة ومسؤولية الشركة، والحاجة إلى نهج عالمي متسق؛ والحاجة إلى تفادي الأخطاء التي ارتكبت في الماضي فيما يتعلق بمراجعة الحسابات والمسؤولية الاجتماعية للشركة.

٨٠- وأشارت السيدة يونغ إلى أنه لئن كان الفريق العامل أكد الطبيعة غير الطوعية لمسؤولية الشركة عن احترام حقوق الإنسان، فإنه يدرك إدراكاً كبيراً أيضاً أن تقديم حوافز للممارسات الجيدة في مجال حقوق الإنسان، واتخاذ تدابير مثبطة ضد الممارسات السيئة، يؤدیان دوراً في ضمان احترام الشركة الكامل لحقوق الإنسان.

جيم- التحديات التي تعترض دور المجتمع المدني في النهوض بتنفيذ المبادئ التوجيهية

٨١- كان ميسراً الجلسة مارييت فان هويجستي (باحثة كبيرة، مركز البحوث المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات) وكريستوفر أفيري (مدير مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان)، وكان مقرر الجلسة جيوتي سانغيرا (رئيس قسم حقوق الإنسان والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان).

٨٢- أشارت السيدة كويتل إلى تأكيد دراسة استقصائية أُعدت مؤخراً، أن معظم الناشطين في مجال حقوق الإنسان في الجنوب لا يعرفون المبادئ التوجيهية؛ إلا أنهم بمجرد تعريفهم بها، أوضح ثلثاهم أن المبادئ يمكن أن تكون مفيدة. وأشارت إلى أن الطابع غير الملزم للمبادئ التوجيهية، وعدم التركيز بشكل محدد على الأقليات والشعوب الأصلية في الركن الثالث من أركان المبادئ التوجيهية يعتبران موطن ضعف من قبل بعض منظمات حقوق الإنسان. واقترحت أن يركز الفريق العامل على تنفيذ الركن الثالث للمبادئ التوجيهية، وأن يبحث مسألة تلقي شكاوى من الأشخاص المتأثرين.

٨٣- وقدمت السيدة ستوتارد أمثلة عن مدى التأثيرات على حقوق الإنسان المتصلة بنشاط الأعمال والمبلغ عنها في جنوب شرق آسيا وتشمل: الاستيلاء على الأراضي، وعمليات المصادرة التي تضطلع بها المؤسسات الضخمة، وحالات الاحتطاف، والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء. وأشارت إلى أنه على الرغم من الاهتمام الحالي في ميانمار بحقوق الإنسان، هناك حالات قمع للسكان المحليين الذين يحتجون على أنشطة التعدين، وشواغل من إمكان أن تؤدي أنشطة الأعمال التجارية إلى إشعال شرارة التراعات الإثنية مرة أخرى.

٨٤- وقدم سرجي سوليانيك (منظمة المساءلة بشأن النفط الخام) أمثلة عن التأثيرات على حقوق الإنسان المتعلقة بالعمل التجاري في كازاخستان. ودلل على أن المبادئ التوجيهية لا تُنفذ من قبل السلطات في المنطقة، بسبب عدم توافر الإرادة السياسية، كما أنه من غير المتوقع أن تنفذها مؤسسات الأعمال التجارية من تلقاء نفسها.

٨٥- وذكر ويلينغتون شيببي (نائب الأمين العام، الاتحاد الدولي لنقابات العمال) أن كثيراً من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بأنشطة الأعمال في أفريقيا، ترتبط بضغط مؤسسات الأعمال التجارية على السياسيين لتقييد حقوق العمال وتنفيذ قوانين موالية لنشاط الأعمال. وركز على أن المبادئ التوجيهية تتضمن عناصر كثيرة واردة بالفعل في المعايير والمبادئ الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وأشار إلى تكاملها. وعلق أيضاً على أن احترام العمل التجاري لحقوق الإنسان يتنافى مع الاستثمار في القطاع غير الرسمي.

٨٦- وتناولت كلمات المشاركين في الجلسة: الحاجة إلى ضمان أن يكون المتأثرون محور المناقشة الخاصة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأن يشاركو مشاركة هادفة في المنتدى السنوي؛ وزيادة تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وكيفية تطبيق المبادئ التوجيهية في الحالات التي تُحدث فيها الأعمال والدولة على السواء، تأثيرات على حقوق الإنسان؛ والحاجة إلى حالة "مباشرة بالخير" تكون المبادئ التوجيهية ساعدت فيها على تحقيق نتيجة فعالة للمجتمعات المتأثرة؛ وكونه من مصلحة نشاط الأعمال في الأجل الطويل، أن تُكفل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

٨٧- وركز بافيل سوليانديغا، عضو الفريق العامل على أن المبادئ التوجيهية تمثل شيئاً جديداً فيما يتعلق بحقوق الإنسان ونشاط الأعمال والفرص الاستراتيجية الراهنة.

دال- التحديات التي تعترض تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للمبادئ التوجيهية

٨٨- كانت ميسرة الجلسة أورشولا وينهوفين (رئيسة إدارة شؤون السياسة والشؤون القانونية، مكتب الاتفاق العالمي). وكان مدير الجلسة بيير ساني (رئيس منظمة Imagine Africa؛ وعضو مكتب الاتفاق العالمي).

٨٩- عرضت لين فينلاندي (المستشارة المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، OHCHR) التقرير الذي أصدره الأمين العام (A/HRC/21/21 و Corr.1) مؤخراً، والذي أوصى فيه بإدماج برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في جميع آليات تنسيق الأمم المتحدة، وإدماج المبادئ التوجيهية على المستوى القطري، وفي عمل مختلف الوكالات والصناديق والبرامج، وأوضحت دور الأمم المتحدة في معالجة مخاطر التجزؤ، والتحديات الضخمة التي تعترض بناء القدرات.

٩٠- وقدمت السيدة وينهوفين عرضاً عاماً لولاية الاتفاق العالمي في الدعوة لاحترام نشاط الأعمال لحقوق الإنسان ودعمها، وأبرزت عمل الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والتابع للاتفاق العالمي بشأن نشر الممارسات الجيدة. وأكدت أهمية جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والحاجة إلى إشراك جماهير جديدة.

٩١- وأشارت إيجا هيتافوو (أخصائية المسؤولية الاجتماعية للشركات بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)) إلى أن شركات كثيرة تطلب إرشادات بشأن كيفية إدماج الأطفال في الإطار، وعرضت دراسة عن حقوق الطفل والأعمال التجارية أعدتها اليونيسيف، بالاشتراك مع الاتفاق العالمي، ومنظمة إنقاذ الطفولة.

٩٢- ورد السير مارك مودي - ستيوارت (رئيس، مؤسسة الاتفاق العالمي) بأن الاتفاق العالمي ينبغي له مساعدة الشركات على إدماج المبادئ التوجيهية في أنشطتها اليومية. وأشار إلى أن قطاع الأعمال تفهم مكافحة الفساد والمسائل البيئية، لكنه يجد صعوبة في تفهم حقوق الإنسان. وشدد على أهمية شبكات الاتفاق العالمي من أجل إحراز تقدم على أرض الواقع، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنسقين المقيمين.

٩٣- وذكرت هبة مصطفى (السكرتيرة الثانية، لبعثة جمهورية مصر العربية الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف) أن مفتاح الحل هو، فيما يبدو، بناء القدرات، لكن هناك حاجة أيضاً إلى تحديد معنى بناء القدرات على نحو أكثر دقة.

٩٤- وتناولت كلمات أدلى بها المشاركون الحاجة إلى إدماج مسائل حقوق العمال، وانخفاض مستويات الوعي بالمبادئ التوجيهية؛ والحاجة إلى تفادي الازدواج مع الجهود الأخرى؛ وبناء القدرات في البيئات الحساسة سياسياً. كما ذكر المشاركون بأن لجنة حقوق الطفل في طور إصدار تعليق عام على التزامات الدول فيما يتعلق بتأثير نشاط الأعمال على حقوق الطفل في أوائل عام ٢٠١٣.

٩٥- وركزت السيدة غواكويتا على أن الرسالة الرئيسية هي كفالة التنسيق وتفادي التجزئة داخل منظومة الأمم المتحدة.

هاء- السياقات المتأثرة بالتراعات

٩٦- كان ميسر الجلسة جيرالد باشود (مستشار أقدم لمساعد الأمين العام، مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام) وسكوت جيربي (أكاديمية جنيف للقانون الدولي والإنساني وحقوق الإنسان).

٩٧- أبرز دانييل باير (نائب الأمين المساعد لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، الولايات المتحدة) أن إتاحة المعلومات للحكومات والجمهور الواسع يشكل أحد السبل لمعالجة متطلبات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بصورة مثمرة، واستشهد بقانون دود - فرانك كمثل على التقدم في هذا الصدد. وأشار إلى أن الهدف هو إشراك الشركات في تحديد الكيفية التي تصمم بها السياسات والعمليات في بيئات النزاع لتفادي التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان. وقال إن ذلك يتطلب معالجة المسألة باعتبارها مشكلة إدارة وليست مشكلة قانونية. وأشار إلى أن إدراج المؤسسات الملتزمة في "قائمة بيضاء"، وفرز وكالات الائتمان للاستثمارات، يمكن أن يشكل أدوات مفيدتين.

٩٨- وأبرز دانييل أفيللا كوماتشو (مدير البرنامج الرئاسي للعمل المتكامل في مجال التعدين، كولومبيا) التحدى المتمثل في الاتصال، حيث استهدفت مبادرات مثل مبادرة غوياس كولومبيا المتعددة أصحاب المصلحة كفالة الاتساق في الجهود المستمرة بشأن حقوق الإنسان والسياسة العامة. وأكد على أن اتساق السياسة العامة، والحوار والجهود المشتركة أمور حاسمة من أجل السير قُدماً. واقترح أن يشترك الفريق العامل مع فريق عامل أنشأته كولومبيا بغية العمل مع مؤسسات الأعمال التجارية بشأن السياسات وآليات المساءلة.

٩٩- وأشار هربرت ب. مكليود (مستشار رئيس الجمهورية، سيراليون) إلى الحاجة إلى فهم الكيفية التي تعمل بها الدول. وقال إنه لئن كان المزيد من تعاون الدول أمر لازم، فينبغي أن يكون موجهاً نحو من يؤدون العمل اليومي. واقترح إدراج المبادئ التوجيهية في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وحذر أيضاً من استخدام تقييمات الأداء والكشف الشكلي اللذين يمكن أن ينتجا تصورات غير موثوقة للممارسات الجيدة.

١٠٠- واقترح السفير كلود وايلد (رئيس شعبة الأمن البشري، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية، سويسرا) الانتقال من مفهوم حق مؤسسة الأعمال التجارية في العمل في مناطق النزاع، إلى مفهوم تمتعها بامتياز العمل في تلك المناطق. وأشار إلى أن الدول ينبغي لها إقناع الجهات التجارية الفاعلة بأن المبادرات المتعددة أصحاب المصلحة مثل المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان، هي التي تمثل طريق المستقبل. وأكد أن الصناعة ينبغي ألا تخشى من الاستثمار حيثما يكون الاستثمار لازماً، وأنه أداة إيجابية لحمل الشركات على إيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات تظلم كجزء من خطة أعمالها.

١٠١- وتناولت مداخلات المشاركين مخاطر التأثيرات السلبية لمبادرات مثل قانون دود - فرانك؛ والحاجة إلى مزيد من التوجيهات بشأن كيفية تنفيذ المبادئ التوجيهية في المناطق المتأثرة بالتراعات؛ وتوجيهات أكثر اتساقاً بشأن ما يشكل المجالات ذات المخاطر الشديدة؛ ومواءمة المبادئ الطوعية مع المبادئ التوجيهية؛ والحاجة إلى تحديد الدروس التي استفادت منها الدول لدى ممارسة ولايتها القضائية خارج إقليمها لكفالة الوصول إلى سبيل الانتصاف.

١٠٢- وأشارت السيدة غواكويتا إلى أن الفريق العامل يدرك أهمية الموضوع، وأن المسائل المثارة، بما في ذلك العدالة الانتقالية والتعويضات، وتقييم تأثيرات الأسس المرجعية مثل تلك التي حددها قانون دود - فرانك، ومبادئ ميانمار التوجيهية للاستثمار، وكيفية تحقيق تكافؤ الفرص عن طريق استخدام أدوات مثل إرشادات العناية الواجبة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالنسبة للتراعات المتعلقة بالمعادن، تستحق جميعاً الاهتمام.

واو- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

١٠٣- كان ميسرّ الجلسة السيد ألكسندر نيكولوف (كبير الخبراء في مسؤولية الشركات، مشروع المفوضية الأوروبية؛ رئيس هيئة التنسيق الوطنية المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة).

١٠٤- عرض السيد دود دليل حقوق الإنسان الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي أعد بدعم من الاتحاد الأوروبي، بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية. وشدد على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - وهي أكبر فئة من المؤسسات - تشكل مجموعة كبيرة ومتنوعة تنطوي على اختلافات في كيفية تنفيذ مسؤولية الشركة عن احترام حقوق الإنسان في الواقع العملي. ويمكن القول إن أكثر الكيانات تأثيراً في تعزيز حقوق الإنسان على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي المؤسسات الأخرى الصغيرة والمتوسطة الحجم، وليست الحكومات أو المنظمات الدولية.

١٠٥- ونبّه برنت ويلتون (الأمين العام للمنظمة الدولية لأرباب العمل) إلى الحاجة إلى توقعات واقعية وشدد على أنه يتعين على الدول استحداث الإطار القانوني الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تعمل وفقاً له. وأشار إلى الحاجة إلى فهم الاختلافات الثقافية والسياقية وتيسير فهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمبادئ التوجيهية.

١٠٦- وأكد شافي مانافا (مسؤول التنسيق، الشبكة المحلية للاتفاق العالمي، أوغندا) عدم توافر الوعي بحقوق الإنسان بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أوغندا، وأن هناك حاجة واضحة إلى إذكاء الوعي واستخدام أدوات ملائمة محلياً الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال الاتفاق العالمي.

١٠٧- وأشارت أماندا روميرو - مدينا (مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان) إلى أمريكا اللاتينية وإلى التواجد الكبير لمؤسسات الأعمال التجارية غير القانونية فيها، على سبيل المثال في قطاع التعدين. وأبرزت التحديات، بما في ذلك قلة استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للرد على الشكاوى المقدمة من الضحايا، ودلت على أن من الضروري لتلك المؤسسات أن تفهم لغة حقوق الإنسان وطابعها الإلزامي.

١٠٨- وأشار السيد ليانغ إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثل في الصين أكثر من ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتضم أكثر من ٨٠ في المائة من الموظفين. ومنذ التسعينيات، تشير الشركات الموجهة نحو التصدير إلى حقوق الإنسان، كما أن الشركات الكبرى أسهمت في إذكاء الوعي، لكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات التوجه المحلي لا تقبل المراجعة من منظور حقوق الإنسان. واقترح نموذجين لتنفيذ المبادئ التوجيهية: من خلال رابطات غرف التجارة والصناعة (التنفيذ الأفقي)؛ ومن خلال سلاسل القيمة (التنفيذ الرأسي).

١٠٩- وأبلغت ريكاردا ماكفولس (رئيسة برنامج منظمة العمل الدولية المعني بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية) الجلسة أن منظمة العمل الدولية تقدم دعماً إلى جميع أصحاب المصلحة، وعلى وجه التحديد لمؤسسات الأعمال التجارية، بشأن تنفيذ معايير العمل عن طريق مكتب لمساعدة الشركات. وأشارت إلى انخفاض مستوى الوعي بحقوق الإنسان بوجه عام وليس فقط بالمبادئ التوجيهية، وإلى أن هناك حاجة إلى تنفيذ أساسي في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن بناء قدرات الحكومات في هذا المجال.

١١٠- وتضمنت مداخلات من المشاركين، تعليقات على الدور الذي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤديه، ودور القطاع المالي في المناقشة، والحاجة إلى المزيد من الإرشادات العملية بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية.

زاي- نشاط الأعمال الذي يؤثر على الشعوب الأصلية

١١١- كان ميسر الجلسة أيدان ديفي، مدير الإبلاغ والضمان/إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المجلس الدولي للتعددين والفلزات.

١١٢- أشار جيمس آنايا، المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية إلى أن المبادئ التوجيهية تتيح فرصاً جديدة للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية لكنها تواجه تحديات كثيرة. وأبرز أن هناك قبولاً رفيع المستوى من جانب الدول ومؤسسات الأعمال التجارية للمبادئ التوجيهية، غير أن هناك فهماً محدوداً لحقوق الشعوب الأصلية والالتزامات بحماية حقوقها. وذكر أنه سيطلق منتدى تشاوري على الإنترنت فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية والصناعات الاستخراجية، وأشار إلى أنه ينبغي النظر في نماذج جديدة ومختلفة لشراكات وممارسات الأعمال.

١١٣- وأوضحت إنيس أندراي (منسقة المعايير الاجتماعية، شركة Cerrejón Coal) أن الشركة عملت في بيئة يسودها السكان الأصليون لأكثر من ٣٠ عاماً، وأن الامتثال للقانون غير كافٍ. وحددت عدة تحديات تتمثل في: لا مركزية تنظيم المجتمع المحلي للشعوب الأصلية؛ ومعالجة مسائل متوارثة بسبب عدم إجراء تقييم أولي للتأثير؛ والمشاركة الملائمة ثقافياً؛ ومعالجة التعددية القانونية؛ وغموض مفهوم المشاركة المؤثرة (يمكن لآليات التظلم المساعدة في هذا المجال)؛ والتحدي الداخلي المتمثل في تعزيز الحساسية الثقافية عبر جميع مستويات الشركة.

١١٤- وأشارت جوان كارلينغ (الأمينة العامة، حلف الشعوب الأصلية في آسيا) إلى الاستيلاء الواسع الانتشار على الأراضي من الشعوب الأصلية في آسيا بحجة التنمية الوطنية، وتجريم وقتل قادة هذه الشعوب. والافتقار غالباً إلى سبيل انتصاف أو وجوده بشكل منقوص، فضلاً عن عدم إمكان تعويض ما يُفقد من التراث الثقافي. وأشارت إلى أن هناك حاجة إلى إجراء مشاورات ملائمة ثقافياً مع الشعوب الأصلية كجزء من العناية الواجبة؛ وإزالة الحواجز أمام سبيل الانتصاف؛ وكفالة الاعتراف القانوني بالشعوب الأصلية وحقوقها؛ واتخاذ تدابير خاصة لمعالجة النزاعات بين مؤسسات الأعمال التجارية والشعوب الأصلية؛ ونقل المجموعات العسكرية من مناطق النزاع؛ وبناء قدرات جماعات الشعوب الأصلية.

١١٥- وأشار ميغان ديفيس (عضو المنتدى الدائم المعني بالشعوب الأصلية) إلى ثلاثة تحديات هي: قلة الوعي بحقوق الشعوب الأصلية وفهمها؛ عدم فهم مفهوم الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة؛ وفجوة التنفيذ فيما يتعلق بالمسؤوليات الخاصة بكل من الدول ومؤسسات الأعمال التجارية.

١١٦- وذكر ليوناردو أ. كريبا (كبير المحامين، مركز موارد القانون الهندي) أن تحدياً رئيسياً يتمثل في الافتقار إلى سيادة القانون فيما يتعلق بمشاريع القطاع الخاص التي تنفذ في أراضي الشعوب الأصلية أو تؤثر على موارد هذه الشعوب. وأشار إلى أن على مصارف التنمية المتعددة الأطراف مسؤولية فيما يتعلق بمراعاة حقوق الشعوب الأصلية في المشاريع التي تمولها.

١١٧- وتناولت مداخلات من المشاركين عدة مسائل مثل: الحاجة إلى معاملة الشعوب الأصلية على قدم المساواة مع الحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية؛ التحدي المتمثل في تحديد من الذي يحق له أن يمثل مختلف فئات الشعوب الأصلية؛ والحاجة إلى صك ملزم قانونياً.

١١٨- ودلل السيد سولياندريغا على أنه ينبغي النظر إلى المبادئ التوجيهية من خلال النظام القائم لحماية حقوق الشعوب الأصلية. وأبلغ المشاركين أن تقرير الفريق العامل المقدم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٣ سيركز على الشعوب الأصلية.

خامساً- الجلسات ذات محور التركيز الخاص

ألف- المبادئ التوجيهية والجماهير الجديدة - التحديات والفرص: وجهات نظر من المشاركين في الاتفاق العالمي ومن المجتمع المدني

١١٩- كان ميسر الجلسة لورين كولا (الاتفاق العالمي). وكان مقرر الجلسة بيير سانيه.

١٢٠- أشارت هيلوازا كوفولان (مديرة شؤون المسؤولية الاجتماعية لشركة Itaipu Binacional) إلى بطء تنفيذ مسؤولية الشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان في البرازيل، ورحبت بترجمة المبادئ التوجيهية إلى اللغة البرتغالية. ودلت على أن الشركات البرازيلية لا تعترف إلا بحقوق الإنسان المتعلقة بالعمل، لكن المبادئ التوجيهية تتيح فرصاً لالتزام مؤسسات الأعمال التجارية بالمسؤولية عن احترام حقوق الإنسان في المبادرات الراهنة.

١٢١- وأبرزت ماغداлина سلافيكوفا (مديرة شؤون الموارد البشرية، مجموعة TITAN) التحدي المتمثل في إدماج المبادئ التوجيهية في أنشطة الأعمال، وأشارت إلى عدم وجود ممارسين ذوي خبرة في مجال حقوق الإنسان في دوائر الأعمال التجارية. ودعت إلى نشر أفضل الممارسات.

١٢٢- وأشار راجيف ويليامز (رئيس الشركة، ورئيس إدارة المسؤولية الاجتماعية لشركة Jindal Stainless Ltd؛ شبكة الاتفاق العالمي، الهند) إلى التحدي المتمثل في فجوات القدرة والحاجة إلى الخبرة الفنية. وأشار إلى الحاجة إلى القيام بحملات توعية وطنية للترويج للمبادئ التوجيهية ودفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الالتزام بها.

١٢٣- وشدد رينفورد موانغوند (المدير التنفيذي، منظمة مواطنون من أجل العدالة) على أن الكثيرين في الحكومات والصناعات لا يعلمون بالمبادئ التوجيهية وسلط الضوء على طبيعتها غير الملزمة باعتبارها مشكلة. إلا أنه أشار إلى أن المبادئ تتيح فرصة لبناء الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

١٢٤- ولاحظ ليو كايمنك (معهد الرصد المعاصر) أن التحدي الرئيسي في السياق الصيني هو التوصل إلى اللغة المناسبة للترويج لحقوق الإنسان، ويتوقف هذا على علوم اللغة وثقافات الشركات والحساسيات الحكومية كما ذكر التحدي، المتمثل في أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا يزال ينظر إليها من منظور العمل الخيري.

١٢٥- ودعا أحد المحييين وهو غفيندولين ريميرت (الشبكة المحلية للاتفاق العالمي، ألمانيا) إلى إعداد نسخة من المبادئ التوجيهية أيسر منلاً، وذكر أن شبكة الاتفاق العالمي الألمانية لديها برنامج متعدد أصحاب المصلحة بشأن حقوق الإنسان يمكن للمشاركين فيه، العمل في جو آمن.

١٢٦- وردت كاترين رايت (مبادرة الأعمال العالمية لحقوق الإنسان) عارضة خبرة المنصة التي تديرها المبادرة لكي تتعلم المؤسسات التجارية فيما بينها كل ما يتعلق بالمبادئ التوجيهية. وذكرت أن الدراسات الاستقصائية تبين أن الوعي بحقوق الإنسان بين مجموعات الشركات كبير، لكن لا تزال هناك فجوات بين الوعي والقدرة. وأبرزت دور رواد حقوق الإنسان في التوصل إلى جماهير جديدة.

١٢٧- وأبرز مشاركون آخرون في مداخلاتهم الحاجة إلى إشراك النقابات في برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ والحاجة إلى إيجاد لغة العمل المناسبة؛ والحاجة إلى بناء القدرات.

١٢٨- وشددت السيدة يونغ على أن الاتفاق على المبادئ التوجيهية يتيح فرصاً فريدة من نوعها، لكن الفريق العامل يدرك جيداً أن نشر المبادئ التوجيهية هو أكبر تحدي فوري. وسلطت الضوء على المنظمات الصناعية، والاتفاق العالمي باعتبارهما مضاعفين بالغ الأهمية في دعم نشرها.

باء- دور المالية العامة في النهوض بالمبادئ التوجيهية

١٢٩- كانت الجهة الميسرة للجلسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وكان مقرر الجلسة ماك داروو (رئيس قسم الأهداف الإنمائية للألفية بالمفوضية).

١٣٠- وذكرت ماريا دا كونيا (كبيرة أخصائي الضمانات، مصرف البلدان الأمريكية للتنمية) أن المصرف يعمل من أجل المزيد من إدماج حقوق الإنسان في البرمجة القطرية، وأشارت إلى أن حماية حقوق الإنسان واضحة في سياسات شتى خاصة بالضمانات، وأن سياسة المصرف التشاورية، وآلية المساءلة لديه تعالجان نفس المسائل الأساسية التي تعالجها المبادئ التوجيهية.

١٣١- وأبرزت إيليني كيرو (أخصائية التنمية الاجتماعية، المصرف الأوروبي للاستثمار) أن ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، يوفر الإطار المرجعي للمصرف بالنسبة لحقوق الإنسان، إلى جانب المبادئ التوجيهية. وأشارت إلى أنه يجري حالياً تنقيح سياسة المصرف المتعلقة بالضمانات. ومن المتوقع إجراء مشاورات داخلية في عام ٢٠١٣، تعقبها مشاورات خارجية. وأشارت السيدة كيرو إلى تحديات مثل سياق التنفيذ، ودقة وضوح التوجيهات والحاجة إلى ترجمة المعايير في الواقع العملي.

١٣٢- وأوضحت موتوكو أيزاوا (مستشارة شبكة التنمية المستدامة، مجموعة البنك الدولي) أن إطار الاستدامة الخاص بالمؤسسة المالية الدولية بالنسبة للعملاء من القطاع الخاص يعترف بمسؤولية مؤسسات الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان، كما أن معايير أداء البنك الدولي تتضمن متطلبات ومفاهيم بشأن حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن مجموعات أخرى كثيراً ما تتبنى تلك المعايير التي يمكن أيضاً تطبيقها على الشركات بين القطاعين العام والخاص. وأفادت بأن البنك الدولي بدأ المرحلة الأولى من تحديث سياسات الضمانات الخاصة به، ومن المقرر إتمامها في منتصف عام ٢٠١٤.

١٣٣- وشددت كريستن جينوفيسي (كبيرة المحامين، مركز القانون البيئي الدولي) في ردها على أن الدول لديها التزامات في مجال حقوق الإنسان نتيجة لمشاركتها في البنك الدولي، ينبغي تعزيزها في هيئات إدارة البنك. ودعت إلى تعزيز سياسات البنك الدولي الخاصة بالضمانات من خلال إدماج العناية الواجبة والإلزامية بحقوق الإنسان التي تستند إلى معايير حقوق الإنسان الدولية، وإعادة النظر في معايير المؤسسة المالية الدولية بشأن الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

١٣٤- وركزت كارين كينان (مبادرة هاليفاكس) في ردها على دور وكالات ائتمان التصدير المحلية. وذكرت بأن المبادئ التوجيهية تنصح الدول بتشجيع هذه الوكالات على إيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان و/أو تقييدها منها، وعلى توفير آليات تظلم ملائمة، ودلت على أن الدول لم تمثل لذلك. واحتجت بأن النهج المشتركة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تجاه وكالات ائتمان التصدير، إن كانت تشير حالياً إلى حقوق الإنسان، فإنها لا تشترط على وكالات ائتمان التصدير إيلاء العناية الواجبة وبشكل قوي لهذه الحقوق، كما أن وضع هذه النهج غير الملزم يجعلها غير فعالة.

١٣٥- وأعرب مشاركون في الجلسة عن دعمهم للنهج المشتركة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتناولوا الحاجة إلى بناء القدرات. وأثيرت أسئلة فيما يتعلق بسياسات المؤسسات المالية الدولية بشأن الحق في الماء وحياسة الأراضي.

١٣٦- وشددت السيدة غواكويتا على أهمية الاتساق الداخلي في المؤسسات المالية العامة، وعلى التعاون بين المؤسسات لتعزيز التقارب.

جيم - وضع خطة لبناء القدرات على نطاق شامل في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية

١٣٧ - كان مُيسر الجلسة بول ريدموند (رئيس برنامج التدريب الدبلوماسي).

١٣٨ - ركز سوون بونساك (اللجنة الكمبودية للعمل من أجل حقوق الإنسان) على ضالة المعرفة بالمبادئ التوجيهية أو بمعايير الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في كمبوديا إن لم يكن انعدامها. واقترح استجابة للاحتياجات في مجال بناء القدرات اتخاذ إجراءات على ثلاث مستويات هي: مستوى المجتمع المحلي (نشر المعلومات)، والمستوى الوطني (عمليات التدريب والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، وشبكات الدعوة وإشراك وسائط الإعلام)؛ والمستوى الإقليمي (برامج التبادل الإقليمي).

١٣٩ - وقدمت ميريام مونترا (اللجنة الكندية لحقوق الإنسان) رئيسة الفريق العامل المعني بموضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابع للجنة التنسيق الدولية) عرضاً عاماً لأنشطة الفريق العامل المعني بموضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي يضع وينفذ عمليات تدريب إقليمية بشأن المبادئ التوجيهية ويعمل على تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة المتعددين.

١٤٠ - أفاد السيد وليامز بأن الشبكة الهندية للاتفاق العالمي أنشأت منتدى لكبار الموظفين التنفيذيين بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لدفع المبادئ التوجيهية قُدماً وتبسيط استجابات مؤسسات الأعمال التجارية.

١٤١ - ولاحظت السيدة كويتيل أن تنفيذ المبادئ التوجيهية بدأ في بعض الحالات من نقطة صعبة، مشيرة إلى الانتهاكات الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان من قبل الشركات في أمريكا اللاتينية. ولاحظت أن منظمات المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية ليست على علم بالمبادئ التوجيهية، وركزت على حاجة المجتمع المدني إلى مراقبة أنشطة الشركات. ودعت إلى نهج شامل لتحقيق الاعتراف بحقوق الإنسان في كافة أرجاء المجتمع.

١٤٢ - وقال ماوريسيو لازالا (نائب مدير مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان) أن المركز سوف ينشئ بوابة للحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني لتشاطر الأدوات والخبرات اللازمة لتنفيذ المبادئ التوجيهية. ودعا منظمات المجتمع المدني إلى المساهمة بأدوات ملائمة في هذا المحور الجديد.

١٤٣ - وأبرز متحدثون من المشاركين في الجلسة، مجموعة أدوات بشأن كيفية تطبيق المبادئ التوجيهية أعدها للمنظمات غير الحكومية، مركز البحوث بشأن الشركات متعددة الجنسيات، والمركز المعني بحقوق الإنسان والبيئة، والمبادرات المدنية من أجل التنمية والسلام - الهند (Cividep India)؛ كما أبرزوا الحاجة إلى تدريب العمال بشأن حقوقهم؛ وإذكاء الوعي بالمبادئ التوجيهية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وكيفية تحديد "أفضل الممارسات".

دال - دور القطاع المالي

١٤٤ - كان مُيسر الجلسة ديفيد كينلي (جامعة سيدني).

١٤٥ - دلال ألدو كالياري (مدير مشروع إعادة التفكير في نظام بريتون وودز، منظمة مركز الاهتمام) على أن القطاع المالي يحتاج إلى اهتمام خاص: إذ له تأثيرات نظامية على مجالات كثيرة في عالم مترابط؛ وهو قطاع غير مرئي بصورة واضحة، لكن المبادئ التوجيهية لا تزال تطبق؛ والآثار على حقوق الإنسان التي تتفاقم بفعل القطاع المالي يمكن أن تكون خارج نطاق سيطرة شركة معينة أو كيان معين. وأشار إلى أن المتطلبات المتصلة برأس مال المصرف ينبغي مواءمتها مع إطار حقوق الإنسان، وأن تشير إلى ذلك الإطار.

١٤٦ - وذكرت دريكي هافينغا (الموظفة المسؤولة عن الأخلاقيات، مصرف Nedbank) أن المهم بالنسبة لحقوق الإنسان هو الاستدامة. وأوضحت أن لدى المصرف خطأً هاتفياً ساخناً وخطأً للإبلاغ دون الإفصاح عن الهوية، وآلية تظلم، ومكتباً مستقلاً معنياً بالأخلاقيات لدعم العملية، كما أن تقييم مجلس مديري البنك في هذا الصدد يقاس بمدى التزامه ببيان الأخلاقيات الذي أصدره المجلس.

١٤٧ - وأكد السيد نيوفينكامب أن الأزمة المالية أظهرت مدى الحاجة إلى الأخلاقيات في القطاع المالي. وأشار إلى أنه وإن كانت المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات التي أعدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشمل أيضاً القطاع المالي، فمن الملح فهم كيفية تطبيق مسؤولية سلسلة الإمدادات، والعناية الواجبة المفروضة على القطاع المالي. وحث أيضاً على الحاجة إلى تحديد الممارسات الجيدة.

١٤٨ - وأوضح أولا ميستاد (رئيس مجلس الأخلاقيات، صندوق معاشات الحكومة النرويجية) أن هذا الصندوق يستبعد الاستثمارات في الأسلحة الكيميائية والتبغ والشركات التي يوجد احتمال لا يمكن قبوله أن تكون لها مساهمة في سلوك غير أخلاقي خطير، بما في ذلك انتهاكات لحقوق الإنسان. وذكر أن المبادئ التوجيهية توفر مشروعية إضافية للتوصيات باستبعاد تلك الشركات من حافظة الصندوق. وأشار إلى أنه يمكن أيضاً استخدام عناصر العناية الواجبة الواردة في المبادئ التوجيهية لتوجيه عمليات تقييم الأثر. ودلّل على أن المؤسسات الاستثمارية يمكن أن تشكل بصورة متزايدة عاملاً مؤثراً هاماً في سلوك الشركات. واقترح السيد ميستاد أن تشمل صراحةً المبادئ المتعلقة بالاستثمار المسؤول حماية حقوق الإنسان وتعزيز المبادئ التوجيهية.

١٤٩ - وأشار السيد بينيت فريمان (نائب رئيس أقدم، إدارة البحوث والسياسات المعنية بالاستدامة، مؤسسة Calvert للاستثمار) إلى أن هناك اعترافاً متزايداً لدى أغلب المستثمرين بأن حقوق الإنسان تتعلق أيضاً بالمخاطر. وذكر أن المبادئ التوجيهية تتيح نموذجاً لتقييم المخاطر ولا سيما فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة. وسلط الضوء على التحالف الطبيعي بين المنظمات غير الحكومية والمستثمرين، ودلّل على إمكانية أدائهم دوراً حيوياً في الضغط على الشركات لاعتماد المبادئ التوجيهية.

١٥٠- وتناولت مداخلات من المشاركين في الجلسة مسألة وسائل الفعالية المالية التي يمكن للمصارف استخدامها عن طريق عمليات الإقراض التي تضطلع بها، والخيارات القائمة؛ ودور المضاربة إزاء حقوق الإنسان؛ وكيفية ضمان استيعاب نصيب أكبر من القطاع، للممارسات الجيدة؛ وكيفية إشراك هيئات التنظيم المالية لإطلاعها على الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان.

هاء- مبادئ إبرام العقود المنطوية على المسؤولية^(٣)

١٥١- كان ميسر الجلسة أندريا شميرغ (المستشار السابق للممثل الخاص للأمم المتحدة للأمين العام، جون روغي).

١٥٢- علّقت السيدة أيزاوا على المعلومات الأساسية المتعلقة بوضع المبادئ الخاصة بالعقود المنطوية على المسؤولية بالإشارة إلى مشروع خط أنابيب شركة النفط البريطانية في عام ٢٠٠٣، حيث رأت منظمة العفو الدولية أن العقد يلزم الحكومة بتنفيذ قوانين جديدة بشأن القضايا الاجتماعية والبيئية. وأشارت إلى أن مشروعاً للمؤسسة المالية الدولية أظهر أن استخدام أحكام التثبيت تختلف اختلافاً كبيراً بين القطاعات.

١٥٣- وأوضح أنطونيو كارفاليو كويليو (كبير محامين، قسم التنقيب والإنتاج، شركة توتال) أنه كان في البداية متشككاً في المبادئ الخاصة بالعقود المنطوية على المسؤولية، لأن الشركة لديها بالفعل سياسات خاصة بالصحة والبيئة وبنود لمكافحة الفساد. وقد اعتبر تلك المبادئ أولاً بمثابة مجموعة أحكام إضافية، لكنه اقتنع بعد ذلك بفائدتها.

١٥٤- وذكر لوريتزو كوتولا (كبير الباحثين، المعهد الدولي للبيئة والتنمية) أن نوعية الاستثمار، بالغة الأهمية. ومن المهم فحص العقود فحصاً مدققاً بغية حماية الناس. إلا أن حقوق الإنسان غالباً ما يتم التغافل عنها أثناء المفاوضات.

١٥٥- تحدث بنوا بالمر (مستشار أقدم لشؤون الشركات، مجموعة Rio Tinto) عن العقبات التي تعترض إدماج إدارة المخاطر المتصلة بحقوق الإنسان في مشاريع الشركات: عدم وعي فرق التفاوض على العقود، بأهمية المسائل الاجتماعية والبيئية؛ وما تنسم به إثارة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان مع الحكومة من حساسية؛ والاعتقاد بأن زيادة المعايير تنطوي عليها زيادة في التكاليف. وأشار إلى أنه لئن كان هذا الأمر الأخير صحيحاً، فإن تكلفة عدم احترام حقوق الإنسان لا يمكن قبولها.

١٥٦- وأشار السيد ب. ماكليود إلى أن المبادئ المتعلقة بالعقود كانت مفيدة في المناقشات الداخلية مع حكومة بلاده قبل التفاوض مع الشركة وأشار في الوقت نفسه إلى تحديات محددة تواجهها الدول بعد التزاعات.

(٣) مبادئ إبرام العقود المنطوية على المسؤولية: إدماج إدارة المخاطر المتصلة بحقوق الإنسان في المفاوضات التعاقدية بين الدولة والمستثمر: توجيهات للمتفاوضين، أعدتها الممثل الخاص للأمم المتحدة للأمين العام جون روغي (A/HRC/17/31/Add.3).

١٥٧- وعلّق السيد حافظ ميرزا (رئيس قسم قضايا الاستثمار، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) على عقبات أخرى: قدرات الدول والمستثمرين؛ وعدم معرفة المبادئ المتعلقة بالعقود المنطوية على المسؤولية؛ وكون قضايا حقوق الإنسان المطروحة فيما يتصل بالعقود تختلف باختلاف القطاعات.

١٥٨- وتناولت مداخلات من المشاركين دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والعقوبات التي تُفرض على الشركات، والوصول إلى سبل الانتصاف، وإدماج آليات الانتصاف غير القضائية في عقود الاستثمار.

١٥٩- واختتم السيد باشود المداخلات بالإشارة إلى أن العقود أداة قوية، تتيح إمكانية التنبؤ وتحديد المعايير للمجتمعات المحلية والدول والمستثمرين. وأشار إلى أهمية إذكاء الوعي بمبادئ العقود المنطوية على المسؤولية.

سادساً - العروض المقدمة من الفريق العامل

١٦٠- أبرزت السيدة غواكويتا في جلسة تناولت الاتجاهات العالمية في تنفيذ المبادئ التوجيهية، أهمية وجود سجل للبيانات من أجل النهوض ببرنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، نظراً للحاجة إلى الوصول إلى المعلومات وزيادة الشفافية. وعرضت بعض الاتجاهات الأولية من دراستين استقصائيتين رائدتين أجراهما الفريق العامل هما: استبيان أرسل إلى الدول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، واستكملته مقابلات تجري حالياً؛ ودراسة استقصائية أرسلت إلى الشركات، أُعدت ونُشرت بالتعاون مع مبادرة الأعمال العالمية لحقوق الإنسان، وغرفة التجارة الدولية، والمنظمة الدولية لأرباب العمل، ومشروع الشركات وحقوق الإنسان في جامعة دينفر. وستُقدم النتائج النهائية لهذه الدراسات الاستقصائية إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٣.

١٦١- وعرضت السيدة يونغ في جلسة بشأن نهج الفريق العامل إزاء البعثات القطرية، الدروس المستفادة من البعثة القطرية التي أوفدت إلى منغوليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وعرضت أيضاً مشروع نموذج البعثات القطرية الذي أعده الفريق العامل بالتعاون مع المعهد الدائم لحقوق الإنسان والرامي إلى ضمان اتباع نهج منظم ومتوازن يستند إلى المبادئ التوجيهية.

سابعاً - الجلسة الختامية

١٦٢- كان مدير الجلسة جون موريسون (المدير التنفيذي، معهد حقوق الإنسان والأعمال التجارية).

١٦٣- قدم رئيس المنتدى في كلمته الختامية، ملاحظات عامة مؤداها أنه: بعد ١٨ شهراً من المصادقة على المبادئ التوجيهية هناك دلائل على إحراز تقدم جيد، وإن أسرع الاستجابات جاءت من الجهات الفاعلة الجماعية. وإن عهد الاكتفاء بالإعلان عن المسؤولية الاجتماعية للشركات قد ولى - ذاكراً أن النوايا وحدها لم تعد كافية؛ وأن الأركان الثلاثة للمبادئ التوجيهية تُكمل بعضها بعضاً، ولا يمكن تناولها بشكل منعزل؛ وأن المبادئ التوجيهية تستخدم كأساس لمواصلة تمكين المجموعات المتأثرة؛ وأن المبادئ التوجيهية تتضمن تدابير وقائية وتدابير علاجية، على السواء - لا يمكن لأي منها أن يكون بديلاً عن الآخر؛ وأن التظلمات المتصلة بحقوق الإنسان ينبغي النظر فيها دون إبطاء؛ وفيما يتعلق بسبيل الانتصاف القضائي، أن تقصي الخيارات المتاحة خارج إقليم الدولة بالنسبة لمسائلة الشركات عن التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان، أمر يستحق الاهتمام.

١٦٤- وقدم أعضاء الفريق المتعدد أصحاب المصلحة أفكارهم بشأن النتائج الرئيسية لمناقشات المنتدى.

١٦٥- وأبرز السير مارك مودي - ستيوارت مرونة شبكات الاتفاق العالمي - فنصفها خارج الأمم المتحدة والنصف الآخر داخلها - والحجم الكبير لأعضائها الذي يؤدي دوراً رئيسياً في المضي قدماً بتنفيذ المبادئ التوجيهية. وأشار أيضاً إلى الدور المحتمل لمبادئ الاستثمار المسؤول، ومبادئ التعليم الإداري المسؤول.

١٦٦- ولاحظت السيدة راماساستري عدم وجود أدلة على اتخاذ إجراءات على مستوى الدول وأعربت عن أملها في أن ترى مزيداً من خطط العمل الوطنية. وشددت أيضاً على الحاجة إلى توضيح الركن الثالث من أركان المبادئ التوجيهية، والحاجة إلى الشفافية لحصول المجتمع المدني على المعلومات، مستفسرة عما إذا كان يمكن ربط المبادرات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية بالمبادرات الحكومية المفتوحة.

١٦٧- ورحب الزعيم ويلتون ليتلتشايلد، رئيس آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية بقرار الفريق العامل التركيز على قضايا الشعوب الأصلية. واقترح للمضي قدماً أن يعمل المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، والمنتدى الدائم المعني بالشعوب الأصلية، وآلية الخبراء جنباً إلى جنب مع الفريق العامل.

١٦٨- وعرض السيد فان هيردن تجارب سلاسل الإمداد العالمية عبر ولايات قضائية كثيرة مشيراً إلى أن الأزمة المالية إنما أدت إلى زيادة تقلبات الإمدادات، وتسببت في ممارسة ضغوط أكبر داخل سلاسلها. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى تحسين رسم خرائط المخاطر في سلاسل الإمداد، وأن على جميع أصحاب المصلحة واجب العمل فيما من جهة فاعلة واحدة تستطيع حشد الجهود وحدها. ومشاركة أصحاب المصلحة بالغة الأهمية للسير قدماً. وشدد أيضاً على الحاجة إلى حيز آمن لمناقشة تلك المسائل.

١٦٩- وأبرز مشاركون في مداخلاتهم أن التنفيذ رئيسي للمضي قدماً وأشاروا إلى أنه ينبغي التركيز على جميع الأركان الثلاثة للمبادئ التوجيهية؛ وعلى الحاجة إلى مواصلة اتباع النهج القائم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة؛ والحاجة إلى إجراء مشاورات إقليمية؛ والحاجة إلى تعزيز فهم الدول والأعمال التجارية للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ والدور الرئيسي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والحاجة إلى استطلاع الآليات الكائنة خارج إقليم الدولة من أجل تحديد مسؤولية الأعمال التجارية؛ والحاجة إلى تفادي العودة إلى النهج التقليدي إزاء المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ وحق العمال في حرية تكوين الجمعيات؛ والحاجة إلى تعزيز الروابط بين متطلبات بذل العناية الواجبة ومتطلبات الإبلاغ؛ وملاحظة أن مهمة النشر قد بدأت للتو؛ وأهمية البيئات التشغيلية، والكيفية التي يؤثر بها الفساد والقطاعات غير الرسمية الكبيرة على تنفيذ المبادئ التوجيهية؛ والحاجة إلى ترجمة المبادئ التوجيهية إلى مزيد من اللغات.

١٧٠- وفي الختام، قدم الفريق العامل أفكاره بشأن مناقشات المنتدى والطريق إلى الأمام.

١٧١- أكد السيد سوليانديغا أن الشعوب الأصلية تمثل أولوية بالنسبة للفريق العامل.

١٧٢- وأشارت السيدة يونغ إلى التحديات التي تعترض التنفيذ على المستوى البالغ الصغر: كيفية إدراج حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد، وكيفية تعميم مراعاة حقوق الإنسان عبر إدارات الأعمال التجارية، وكيفية إشراك منظمات المجتمع المدني في حيز آمن. وأكدت أن هناك حاجة إلى التفكير في كيفية إدراج المبادئ التوجيهية في نظم الشركات وثقافتها، وكيفية توسيع نطاق الجهود المبذولة.

١٧٣- وأشار السيد أدو إلى التحدي المتعلق بانخفاض مستوى الوعي بالمبادئ التوجيهية بين الدول، وحث الدول على الاضطلاع بدور ريادي.

١٧٤- ودلت السيدة غواكويتا على أن هناك مجموعة من التدابير التكميلية التي يتعين اتخاذها، وشددت على الحاجة إلى النظر في الأركان الثلاثة معاً، وشددت أيضاً على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن معالجة تورط الشركات في جرائم دولية، وأكدت الحاجة إلى اتباع نهج قائم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة. ولاحظت السيدة غواكويتا أن هناك فرصة للعمل مع المنظمات المالية لتعزيز المكونات الخاصة بحقوق الإنسان في آليات الشكاوى، وتشجيع تحقيق الاتساق السياساتي. وأخيراً، شددت على حاجة كافة مجموعات أصحاب المصلحة إلى التدريب على المبادئ التوجيهية.

١٧٥- واختتم السيد سيلفانانان، بصفته رئيس - مقرر الفريق العامل، أعمال المنتدى. وشكر جميع المشاركين، وأشار إلى أن المنتدى قدم أفضل ما لدى الأمم المتحدة بتوفيره منبراً مفتوحاً وشاملاً للحوار. وذكر أن الفريق العامل يرمي، في سعيه قدماً، إلى إدراج المشاورات الإقليمية كجزء من عمليات المنتدى، ويشجع المشاركين على التحلي بالشجاعة اللازمة لدفع المبادئ التوجيهية نحو آفاق جديدة.